الأمم المتحدة

E/CN.6/2012/NGO/63

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ والموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وفي التنمية، والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من الرابطة النسائية الدولية الأرمنية، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2012/1.

110112 040112 11-62849X (A)

البيان

أقامت الرابطة النسائية الدولية الأرمنية خلال فترة امتدت ٢٠ سنة علاقات مع المنظمات النسائية في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، وأرمينيا، والعالم. وعن طريق تنظيم المؤتمرات، ورعاية البرامج، ونشر المؤلفات، تقدم الرابطة منتديات من أجل الحوار بشأن المسائل التي تهم المرأة الأرمنية في مجالات التعليم، والرعاية الاجتماعية، والعنف المترلي، والثقافة، والأعمال التجارية.

وإن الرابطة لترحب بالموضوع ذي الأولوية في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة، وهو ''تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وفي التنمية، والتحديات الراهنة''. كما ندعم منهاج العمل، المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥. وتؤكد الرابطة ثانية التأكيد الوارد في إعلان بيجين على أن ''تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع نواحي المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار، والحصول على السلطة هي أمور أساسية من أجل تحقيق المساواة، والتنمية، والسلام''. وكما تؤكد المادة ١٦ من إعلان بيجين وكذلك خطة العمل الوطنية لجمهورية أرمينيا المتعلقة بتحسين وضع المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، فإن القضاء على الفقر يتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن هذا المنطلق، فإن الرابطة تقول بأن القضاء على الفقر والجوع في أرمينيا يتوقف على تمكين المرأة. كما يتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ١ و ٣ و ٤ و ٥ على تمكين المرأة — وهذا ما تدعو إليه الحاجة في المناطق الريفية من أرمينيا أكثر مما تدعو إليه في مراكزها الحضرية. فتمكين المرأة يتطلب تحولا في تصور المجتمع الأرمني لأدوار الجنسين وإزالة القوالب النمطية.

مظاهر عدم المساواة بين الجنسين في أرمينيا

رغم أوجه التحسن التي طرأت على وضع المرأة في المدن الكبيرة، ما برحت المناطق الريفية متخلفة. فقيم السلطة الأبوية لا يعتنقها الرجال فحسب، بل أيضا النساء اللواتي ترعرعن في ثقافة تلقن المرأة الخضوع. ومع ارتفاع أسعار الأغذية وازدياد الفقر في القرى، تغدو الحاجة إلى تمكين المرأة أكثر إلحاحا من ذي قبل.

أما مظاهر عدم المساواة بين الجنسين في أرمينيا فهي كثيرة. وعلى سبيل المثال، ورغم أن الأكثرية الساحقة من الصبيان والبنات الريفيين يواظبون على المدرسة الثانوية، لا تشجع النساء الريفيات على متابعة مرحلة التعليم العالي. وعلى النقيض من ذلك، يُعتقد بأن التعليم العالي بالنسبة للرجال إنما يحسّن من قدرتهم على إعالة أسرهم. وفضلا عن ذلك، وبالنظر إلى أنه لا يُسمح للنساء الريفيات بالعيش بعيدا عن البيت، ليس في وسعهن الدوام

على الجامعات، التي يقع معظمها في المدن الكبيرة. وهذا ما يترك النساء الريفيات أمام عقبتين مخيفتين، على الأقل، وهما: (أ) الانتقال من البيت طلبا للتعليم العالي، و (ب) عدم الرضوخ لطلب المجتمع ومتابعة الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه. أما الموقف في المدن الكبيرة فيختلف. فعلى الرغم من أن عدد النساء الحضريات المسجلات في الجامعات هو أكثر من عدد الرجال، فإن عدد الرجال المسجلين في برامج الدكتوراه هو أكثر بسبب أن ضغط المجتمع عليهن بقصد الزواج وإنجاب الأولاد يعيق دراسات المرأة العليا. ورغم هذه الفوارق، فإن القوالب النمطية بشأن أدوار المرأة في المجتمعين الريفي والحضري على حد سواء تعيق تطورهن الفكري، وبالتالي، تطورهن المهني.

وكذا الحال بالنسبة للمشاكل في مجال التعليم، فإن حصول النساء الريفيات على الرعاية الصحية هو أقل مما تحصل عليه النساء في المدن الكبيرة. والإيضاحان الرئيسيان لذلك هما ندرة المراكز الطبية في المناطق الريفية وارتفاع تكاليف النقل إلى المدن الكبيرة. فحسب ''جمهورية أرمينيا: ورقة استراتيجية للحد من الفقر – تقرير مرحلي'' لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٠، تقدَّم ٣٦،٢ في المائة من المرضى في العاصمة بطلبات للمساعدة الطبية، في حين لم يتقدم بذلك سوى ٢٢،٢ في المائة من مرضى الريف. وعدم توفر رعاية الأمراض النسائية/التوليد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الولادات المترلية، وبالتالي، إلى حدوث مضاعفات أثناء الولادة. فبعد انخفاض في معدلات الوفيات بين الأمهات والمواليد في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، شهد عام ٢٠١٠ ارتفاعا في هذه المعدلات – وهذا ما يشكل نكسة كبيرة لأرمينيا في محاولتها تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية.

فالحصول على الرعاية الصحية بشكل محدود ووجود نظام تعليم لا يروج لحقوق المرأة إنما يحرمان المرأة من الخيارات بالنسبة لخصوبتها – وهذا أمر حسّاس، حسب المادة ١٧ من إعلان بيجين، بالنسبة لتمكينها. وهذا، مضافا إليه قلة استخدام موانع الحمل، يجعل الإجهاض الملاذ الوحيد لكثير من النساء من أجل منع المواليد غير المرغوب فيهم. وبتعرض النساء في أرمينيا لعمليات إجهاض متعددة إنما يتعرضن لخطر الموت، في حين أن التثقيف بشأن أجسادهن وخياراتهن لن يكون من شأنه تمكينهن نفسيا فحسب بل أيضا وقايتهن من ممارسات غير آمنة.

أما معدلات البطالة بين النساء فهي أعلى منها بين الرجال في جميع أنحاء أرمينيا. فالبيت يُعتبر ''مكان'' المرأة، الذي لا تملك خارجه الكثير من سلطة صنع القرار. وفي حين أن النساء يشكلن أكثرية العاملين في الخدمات الاجتماعية، فإن المناصب الإدارية التي يشغلنها هي أقل من ذلك بكثير كما أن المرتبات التي يتقاضينها هي أدنى مما يتقاضاه

الرجال. وهذا ما يحد من فرص التقدم الاجتماعي والمشاركة في هيئات صنع القرار. وعلى الرغم من تحمّلهن الأعباء اليومية المترتبة على الفقر، فإن تأثيرهن في القرارات المتعلقة بالمشاكل المحلية هو جد ضئيل.

وأخيرا، فإن العنف ضد المرأة يشكل أزمة واسعة الانتشار، حيث تتعرض واحدة من كل ثلاث نسوة أرمنيات لشكل من أشكال العنف القائم على أساس جنساني. كما أن القوالب النمطية الجنسانية متأصلة في الثقافة إلى درجة أن الكثير من النسوة يذهبن إلى حد تبرير العنف في سلوك الرجال. فنادرا ما تُرفع قضايا العنف المترلي أمام المحاكم، وذلك بسبب إخفاء النساء المشكلة خوفا من مضاعفاتها أو انعدام الأمل لديهن في نظام العدالة. وحتى في حال تقديم الفاعلين إلى العدالة، غالبا ما تقلل النساء من شأن العنف بقصد الحفاظ على ''السمعة الطيبة'' لأسرهن. وتقوم الرابطة، بالتعاون مع مؤسسة توكينكيان ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، بإدارة مركز دعم المرأة في أرمينيا، الذي يقدم المعونة النفسية والقانونية للنساء المعرضات لإساءة المعاملة. ويعمل هذا الائتلاف الآن على إقامة ملجأ لهؤلاء النسوة.

التقدم والتحديات

تثني الرابطة على الخطوات التي اتخذتها أرمينيا في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين، ولا سيما خطة العمل الوطنية بشأن تحسين وضع المرأة وتعزيز دورها في المجتمع (٢٠٠٤-٢٠١٠). بلى، فأرمينيا تقر الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان — بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - فوق قوانينها الوطنية. فوضعها ''استراتيجية تنفيذ السياسات الجنسانية'' في عام ٢٠١٠ هو خطوة في الاتجاه الصحيح. كما أن في إنشاء اللجنة الوطنية ا لمشتركة بين الوكالات لمكافحة العنف القائم على أساس جنساني في أرمينيا وخطط العمل اللاحقة ما يُبرز التزام أرمينيا بمنع العنف القائم على أساس جنساني.

بيد أن التحدي هو النجاح في إعمال التشريعات وخطط العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، فلا خطط العمل هذه تعمم المساواة بين الجنسين في مجالات القانون الأخرى (الرعاية الصحية، والعمل، والتعليم، إلخ) ولا البرلمان يسن تشريعا يعالج على وجه التحديد العنف القائم على أساس جنساني.

التوصيات

لمساعدة المرأة الريفية في القضاء على الفقر والجوع، وفي التصدي للتحديات الأخرى المذكورة في هذا البيان، تقدم الرابطة توصيات تقوم على ثلاثة مبادئ:

ألف – تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين

ينبغي أن تتضمن الوثائق المعتمدة لدى وكالات الأمم المتحدة أو الهيئات الدولية الأخرى، المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أرمينيا، مكوناً يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي تدوين مفهوم المساواة بين الجنسين في أي مجال من مجالات القانون الوطني ذات الصلة (التعليم، العمل، إلخ). وكما ذُكر في ''ورقة مفهوم السياسة الجنسانية في أرمينيا'' (٢٠١٠)، يمكن أن يكون لتدريب المهنيين في مجال الخدمات الاجتماعية بشأن المساواة بين الجنسين أثر إيجابي طويل الأمد بالنسبة للمجتمع بكامله. وفضلا عن ذلك، لا بد من معالجة حاجات المرأة الريفية على وجه التحديد في هذه الوثائق.

باء – مساعدة النساء على مساعدة أنفسهن: التعليم والرعاية الصحية

ينبغي تمكين المرأة الريفية من المشاركة في تخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية. وفي بعض الأحيان، تكون المساعدة الضرورية بسيطة كدفع تكاليف النقل إلى حلقات العمل التي تُعقد في المدن الكبيرة. كما ينبغي عدم معاملة النساء كأشياء تحتاج إلى مساعدة، بل كعناصر فاعلة في التغيير تستطيع، مع توفر الأدوات الصحيحة، تحويل شكل حياتهن ومجتمعاتهن.

وتحث الرابطة على تطبيق مفهوم المساواة بين الجنسين في المناهج الدراسية في جميع المراحل الدراسية، بما في ذلك حلقات العمل المعدة للوالدين بهذا الشأن. وعلاوة على ذلك، فإن تحمّل المرأة بنفسها المسؤولية عن صحتها وكسر المحرمات بشأن وسائل منع الحمل وممارسة الجنس بشكل آمن هي كلها مكونات ضرورية من أجل تمكين المرأة. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم التثقيف بشأن الصحة الإنجابية للمرأة، وبخاصة في القرى، حيث تشترك المنظمات غير الحكومية المحلية فعلا في هذه الجهود.

جيم – التنسيق والتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية

إن تنفيذ مختلف خطط العمل التي تضطلع بها حكومة أرمينيا هو ليس مهمة تستطيع القيام بها لوحدها. وفضلا عن ذلك، لا يمكن بلوغ الأهداف بدون تحول ملموس في تصور المجتمع لأدوار الجنسين. وعلى سبيل المثال، ورغم زيادة حصة المرأة في البرلمان حتى ١٥ في المائة، لا تزال المرأة تشكل ٩،٢ في المائة فقط من هذه الهيئة التشريعية. وقد قامت المنظمات غير الحكومية المحلية، عبر سنين من الخبرة، بتسجيل أفضل الممارسات وإقامة الشراكات مع المجتمعات الريفية. وفي سبيل تنفيذ خطط العمل بشكل فعال، تحث الرابطة هيئات الأمم المتحدة، والحكومة الوطنية، والحكومات المحلية، على العمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية. كما ينبغي أن يصبح المجتمع المدني، والمؤسسات الدينية والأعمال التجارية، شركاء في عملية تمكين المرأة الريفية.